

الخطط السردية

في كتابة تاريخ العراق الحديث

عندما نشر بيتر وماريون سلغلت عام ١٩٩١^(٢) مقالهما المخصص لمراجعة الكتابة التاريخية عن العراق الحديث لاحظا ندرتها بالقياس إلى أهمية الموضوع الكبيرة وسعته. اليوم وبعد أكثر من عقدين من المتغيرات العنيفة في العراق بلغ ميدان الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية الخاصة به من التكاثر حداً جعل من المتعذر الإحاطة بتشعبات الحقل في مقال واحد. إن ما ترمي إليه هذه الدراسة يتحدد في تشخيص توجهات عامة في الكتابة التاريخية عن العراق يمكن للنتبه لها أن يزيد من دور المؤرخين في بلورة سعي العراقيين إلى إقامة دولة دستورية ديموقراطية فاعلة. فالدراسة تستند إلى النظريات السردية وتنطلق من مسلمة أن الكتابة التاريخية تحكمها دائماً قصديّة معلنة أو مضمرة، وأن هذه القصديّة لا تمثل عائقاً أمام وعد الكتابة التاريخية بتقديم معرفة منتجة. تقوم هذه القناعة أساساً لقراءة تحليلية تتناول مجموعة من المحاولات التي قدّمت سردها التاريخي الخاص لوقائع تاريخ العراق الحديث، في محاولة لتصنيف اتجاهاتها وطبيعتها السردية واستقصاء وعدها المعرفي الكامن في تضاعيف سجلها القصدي، وهو وعدٌ لا يتحقق بدون السجال. وبدلاً من المسح البانورامي الواسع فإنها تخصص بالنظر التفصيلي نماذج منتقاة بوصفها شواهد على افتراضاتها وأمثلة دالة عليها. أما إطار هذا المسعى البحثي ومآله فهو استنتاج الكتابة التاريخية بشأن الأزمة العراقية المتواصلة منذ عقود ومحاولة

فلاح رحيم^(١)

اتجاهات في فهم فلسفة التاريخ سادت الحقبة الممتدة منذ منتصف القرن العشرين. وهذه الاتجاهات هي:

١. الفلسفة الأنجلوسكسونية التي حاولت تأسيس مكانة أبستمولوجية للسرد التاريخي تجعل منه معادلاً للعلوم الطبيعية في الأدوات والمنهج.

٢. فلسفة الحوليات الفرنسية ومؤرّخوها الاجتماعيون الذين حاولوا التنافس مع دقة العلوم الطبيعية عبر الرّفص القاطع لكتابة التاريخ السردية بوصفها تفتقد العلمية وتشطّي في ملاحقة الحدث.

٣. الفلسفة السيميولوجية التي تمثلت في مساعي مجموعة من الفلاسفة ونقاد الأدب درست كل تنوّعات السرد (القصصي والتاريخي) وتوصلت إلى أنه «شفرة» استطرادية واحدة بين شفرات أخرى قد تتناسب مع الواقع أو لا تتناسب.

٤. الفلسفة التأويلية التي وجدت السرد عرضاً خطائياً لوعي خاص بالزمان وتركيبته^(٣).

تحيط بهذه الترسّمة شبكة معقدة من الجدالات الفلسفية المعقدة التي لا تقع في نطاق هذه الدراسة.

السرد لا يتحقق بالإخبار المحايد عن مجموعة من الأحداث المتفرقة حياًداً يغيب مساهمة الوعي الذي يصدر عنه الإخبار

اختبار المرصد التاريخية المطلّة عليها وما تعنيه مساهمتها بالنسبة للمستقبل. إن ثمة إجماعاً على أن الكتابة التاريخية وهي تنطلق من نقطة محددة في الحاضر متجهة إلى الماضي تبقى على الدوام تضع المستقبل هدفاً ومسوّغاً لها.

منطلقات نظرية

منذ أن أثير سؤال الكتابة التاريخية والتنظير لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقعت مسألة مدى قدرتها على تقديم معرفة موضوعية في الصدارة. ويبدو أن الخلاف يكاد يحسم اليوم بعد أن تبلور شبه إجماع على أن أقصى ما يمكن للكتابة التاريخية أن تحقّقه هو مقاربة الوقائع على وفق تصوّر خاص بالمؤرّخ أو الثقافة التي ينطلق منها أو المشروع الفكري أو السياسي الذي ينخرط فيه. ربما خيّبت هذه الحالة آمال الكثيرين ممن أوكلوا للكتابة التاريخية مهمة الإدلاء بالقول الفصل، أي حلم اللحظة التي يقول فيها التاريخ كلمته الحاسمة كما شاع القول. لكنها خيبة لا تقلل من شأن الكتابة التاريخية أو تدفع المؤرّخين إلى العزوف عن مغامرتها. والواقع إن الاهتمام بإنتاج التواريخ المختلفة في تزايد مستمر وربما كان من المفارقات

الطريفة أن تتزامن هذه الزيادة مع دعوى «نهاية التاريخ» التي قال بها فوكاياما.

يصنّف هيدن وايت، وهو من أبرز المنظرين لفلسفة الكتابة التاريخية، أربعة

وهكذا يكون السرد التاريخي بحسب ريكور موقعاً
تلتقي فيه قصديتان هما قصديّة الفاعلين التاريخيين
المنخرطين في الحدث كحاضر محجوب عنه
المستقبل، وقصديّة المؤرخ الذي يتطلع إلى الحدث
بوصفه ماضياً اكتمل وصار مادة للسرد

التي تسبق الوصول إلى ذلك الأفق الواسع يقدم لنا فهماً عملياً ناضجاً لطبيعة السرد التاريخي. فالمؤرخ بالنسبة إليه ينفرد بموقعه الزماني اللاحق للأحداث التي يرويها، وهو أمر يتيح له النظر إليها بمجموعها (يستخدم ريكور هنا مفهوم الإدراك معاً أو الإلمام Grasping Together⁽⁴⁾) نظرة قادرة على إثارة سؤال المعنى. يُشبه المؤرخُ هنا القاضي فعلم كل منهما بحسب ريكور «أن يشغل مكان الشخص الثالث بالنسبة للأمكنة التي شغلها في الفضاء العام المشاركون في العمل الاجتماعي»⁽⁵⁾. لكن هؤلاء المشاركين التاريخيين الذين ساهموا في صناعة الحدث التاريخي وكانت لهم خططهم الخاصة وطموحاتهم المستقبلية لم يتفروا على صورة شاملة لمآل أفعالهم. وهكذا يكون السرد التاريخي بحسب ريكور موقعاً تلتقي فيه قصديتان هما قصديّة الفاعلين التاريخيين المنخرطين في الحدث كحاضر محجوب عنه المستقبل، وقصديّة المؤرخ الذي يتطلع إلى الحدث بوصفه ماضياً اكتمل وصار مادة للسرد. ويمثل هذا التداخل القصديّ الميدان الذي

لكن إيرادها يمكن أن يساعد في تحديد الخيار الذي تنطلق منه الدراسة؛ وهو المدخل التأويلي الذي يتمثل بأعمق صورته في المساهمة الفكرية التي قدمها بول ريكور في هذا الحقل، فضلاً عن الاستعانة بمنظرين مهتمين لا يتعدان كثيراً عن المنهج التأويلي هما الألمان

الرائد يوهان درويزن والأمريكي فردريك جيمسون باعتبار أن هؤلاء الثلاثة يوفرون منطلقات تصلح أداة للقيام بالوصف والتصنيف.

تنطلق الهرمنوطيقا (نظرية التأويل) في سعيها إلى تعريف الخواص المميّزة للسرد عموماً من قناعة راسخة مفادها أن السرد لا يتحقق بالإخبار المحايد عن مجموعة من الأحداث المتفرقة حياً يغيب مساهمة الوعي الذي يصدر عنه الإخبار. فهي ترى أن السرد يتحقق عبر تدخل ذلك الوعي بإضفاء فهمه وتأويله الخاص لمجموعة الأحداث المتفرقة في سعي لدمج التفسير عنصراً مكوّناً في التمثيل الخطابى للأحداث. ومن مزايا هذا التعريف أنه يرسم حدود النقلة النوعية التي يحققها المؤرخ وهو يرتقي من الوقائع أو الأخبار Chronicle إلى مستوى السرد. فما الذي يرافق هذه النقلة ويسوّغها؟

يسعى ريكور في دراسته للسرد بشقيه القصصي والتاريخي إلى كشف الطريقة التي يمس بها السرد تخوم الزمانية وأسرار الوجود الزماني (وهي غاية فلسفية لا تعيننا هنا)، لكنه في جدالاته المعمّقة

يرى جيمسون أن من المخاطر التي واجهت
الماركسية ميل الكثير من منظريها إلى
التعامل معها على أنها علم محايد في
حياديته وموضوعيته

تنشط فيه المخيلة السرديّة التاريخية وأداتها الأولى هي الحبكة Emplotment الذي يخصص له ريكور فصلاً مطوّلة في كتابه الزمان والسرد ويقدمه لا بوصفه مظهراً شكلياً خالياً من المعنى بل وسيلة يقدم المؤرّخ بوساطتها فهمه للأحداث وتصوره لإمكانية الجمع بينها على أساس أنها تمثل بداية ووسطاً ونهاية. بهذا تساعد الحكمة على تقديم الأحداث التاريخية بوصفها حكاية حياة طامحة إلى الانتظام والمعنى، وترتفع بها من مستوى التزمّن Within-Timeness (وهو مستوى الانخراط في الأحداث والانشغال بتطورها الآني) إلى مستوى الحبكة الدال الذي ينتهي بالنسبة لريكور في مملكة الوجود في الزمان وأسراره الأزلية. إنها الفعالية التي تتحول بها الأخبار التاريخية المتناثرة إلى أمثلة دالة.

يسعى المنظر الألماني الرائد يوهان غوستاف درويزن (١٨٠٨ - ١٨٨٤) إلى تقديم رؤية للكتابة التاريخية لا تتعد كثيراً عن استنتاجات ريكور. وكان الفيلسوف التأويلي المشهور هانز جورج غادامير أول من لفت الأنظار إلى أهمية هذا المفكر فخصص له فقرة في المبحث المتعلق بتطبيق التأويلية الرومانسية على دراسة التاريخ في كتابه الأساسي «الحقيقة والمنهج»^(٦).

يرى درويزن على خلاف معاصره رانكه الذي صبّ جل اهتمامه على تحقيق الموضوعية في الكتابة التاريخية، أن أفضل التواريخ هي تلك التي تصدر عن انهماك المؤرّخ في مشروع المجتمع الذي ينتمي إليه، فبدلاً من الموضوعية المحايدة التي لا تأبه بالقارئ، يُعدّ التاريخ وسيلة فعّالة في تشكيل وعي الذات القارئة له بهويتها الثقافية والتزاماتها الاجتماعية والأخلاقية ضمن مجتمع بعينه، أي أن للمؤرّخ دوراً فاعلاً في صناعة المواطن الصالح الذي يعي مسؤولياته الأخلاقية والاجتماعية والسياسية. وينطلق درويزن في وصفه مهمة المؤرّخ في كتابه «موجز مبادئ التاريخ» (١٨٥٨) من مقولة «أن الأفكار تنشأ من الأحوال المعطاة، لكن الأفكار تؤدي بفعلها إلى أحوال جديدة»، ثم يضيف أن «توقّع الأفكار الجديدة في حركة العالم الأخلاقي، والتعبير عنها، والتعرّف عليها، يمثل عظمة التاريخ. إنه تسمية الزمان المتدفّق دون حدود»^(٧). وهو فهم يرفع المضمون الأخلاقي للسرد التاريخي فوق مبدأ الموضوعية والحياد، إذ يصرّح درويزن بوضوح «أن التاريخ والأخلاق متلازمان»^(٨). وهو ما يكثفه غادامير بالقول إن «القوى الأخلاقية [بالنسبة لدرويزون] هي واقع التاريخ الفعلي، والأفراد ليسوا هم فقط من يحاول الارتفاع إلى مستوى هذه القوى، بل إن المؤرّخ يرتفع إليها أيضاً، متعالياً على فرديته الجزئية. يُعرّف المؤرّخ ويُحدّد من خلال انتمائه إلى مجالات أخلاقية معينة؛ وطنه الأصلي، وقناعاته السياسية والدينية»^(٩). هذا الفهم للمسؤولية الأخلاقية للمؤرّخ سيساعدنا على تصنيف

خطوطها العريضة بعجالة أنفاً إلى استجلاء المعايير التي سنعتمدها في محاولتنا تصنيف النماذج المنتقاة من التواريخ الخاصة بالعراق. وأبرز هذه المعايير:

١. موقع المؤرّخ (في الزمان والمكان).
٢. تصوّر المؤرّخ التأويلي لوقائع التاريخ.
٣. نوع الرسالة الأخلاقية التي ينطوي عليها التسجيل التاريخي.
٤. الأمثلة أو اليوتوبيا التي يضعها المؤرّخ نصب عينيه.

لا يدعي التصنيف الذي تقدّمه هذه الدراسة أنه جامع مانع، بل هو وسيلة بين وسائل أخرى لا حصر لها تروم استكشاف المسارات الرئيسة التي مضى فيها المؤرّخون في محاولتهم كتابة تاريخ العراق الحديث. إن مما يدعو إلى محاولة التصنيف هذه التكاثر اللافت لهذه التواريخ الذي تزامن مع تآزم الواقع السياسي والاجتماعي العراقي خلال العقود الأخيرة. لكنها محاولة لا تكتفي بالوصف بل تتعداه إلى محاولة الزجّ بهذه التواريخ في الجدال المتصاعد في العراق وخارجه بصدد مستقبل العراق وطبيعة الأزمات التي يعاني منها. والدراسة بهذا تسعى إلى التنبيه إلى حقيقة أن المؤرّخ وهو يسمو على التزمّن ساعياً إلى الارتقاء نحو الوجود في الزمان (بحسب فهم ريكور) إنما هو ينتج بكتابته التاريخية أداة فاعلة في صيرورة تاريخية لا تتوقف بعد كتابة الفصل الأخير في أي سرد تاريخي عنها، بل هي تتواصل وتفتح في تواصلها هذا أمام الكتابة التاريخية التي تناولتها فرصة العودة من حيث بدأت والإسهام في صناعة التاريخ.

الخطط السردية في كتابة تاريخ العراق الحديث. يتّضح مما سبق أن لكتابة التاريخ تأويلية إيجابية هادفة ربما ساعدنا على بلورتها تمسك فردريك جيمسون باليوتوبيا في خضم مسعاه إلى إحياء المنهجية الماركسية في عصر ما بعد الحداثة. يرى جيمسون أن من المخاطر التي واجهت الماركسية ميل الكثير من منظريها إلى التعامل معها على أنها علم محايد في حيادته وموضوعيته. لكنه يقدم في كتابه اللاوعي السياسي: السرد بوصفه فعلاً رمزياً اجتماعياً (١٩٨١) فهماً للماركسية يؤكد قدرتها على تقديم سردية كبرى تجمع شظايا الوقائع التاريخية في حكاية متصلة تتخلّق

إن مما يدعو إلى محاولة التصنيف هذه التكاثر اللافت لهذه التواريخ الذي تزامن مع تآزم الواقع السياسي والاجتماعي العراقي خلال العقود الأخيرة. لكنها محاولة لا تكتفي بالوصف بل تتعداه إلى محاولة الزجّ بهذه التواريخ في الجدال المتصاعد في العراق وخارجه بصدد مستقبل العراق وطبيعة الأزمات التي يعاني منها

عبر الصراع الطبقي في نهاية يوتوبية منتظرة. وهو بتأكيد هذا على العنصر اليوتوبي في النظرية إنما يتفق مع ريكور في الحاجة إلى تأويلية إيجابية لا تتعد فيها الماركسية عن الميراث الديني المسيحي الذي استلهمه ريكور^(١٠). يقودنا الاسترشاد بالمنطلقات النظرية التي رسمنا

سلطة دفع السرد التاريخي في اتجاهات متباعدة.

٢. التصور التاريخي: وهو الطريقة التي يعتمدها المؤرّخ منهجياً في جمع الحوادث التاريخية في سرد متسق. وبينما نجد أن التصورات التاريخية التي ينطوي عليها السرد المحلي تتنوع وتختلف في خضم تورّطها في سجالية إشكالات الواقع العراقي وتعتمد خططها متباعدة في الفهم والتحليل فإن التواريخ الغربية ظلت دائماً تحتكم إلى تصوّر مشترك ينبثق من مركزية المؤرّخ الغربية بوصفه سليل تقاليد ديموقراطية عريقة علّمتها معايير النظر التاريخي.

٣. الموقف الأخلاقي: بحسب درويزن، لا تكاد توجد كتابة تاريخية تخلو من موقف أخلاقي مهما تفاوتت مواقف المؤرّخين. ولكن بينما يندمج مع التزام المؤرّخ المحلي بالشروط الأكاديمية موقف أخلاقيّ يسعى إلى التصدي للأستلة العالقة عبر برامج محددة، فإن الأخلاق الأكاديمية الرصينة للغرب تصبح غاية خطابها وتكتسب الأسبقية لدى المؤرّخ الغربي، وهنالك عزوف عن التورط في الإشكالات الداخلية العراقية بعيداً عن المرصد الغربي الذي اختاره المؤرّخ. وهذا المرصد يعيد إنتاج العلل التي تشغل المؤرّخ المحلي بوصفها هامشية بالقياس إلى انشغاله الأول بقيمه الأخلاقية وانشغالاته السياسية الغربية.

٤. اليوتوبيا: لا بدّ للمؤرّخ من تصور خاص للمثال القادر على حل المشكلات، وهو ما ركّز عليه جيمسون. والنظر في التواريخ المحلية والغربية يدلّنا على تفاوت واضح في رسم حدود هذه اليوتوبيا

التصنيف الثنائي للمؤرّخين

يقودنا الاسترشاد بالمعايير الأربعة المذكورة آنفاً إلى تشخيص فئتين هامتين بين المؤرّخين الذين تناولوا تاريخ العراق هما فئة المؤرّخ المحلي الذي ينتمي ثقافياً إلى العراق بشكل أو بآخر، وفئة المؤرّخ الغربي (الأنجلوسكسوني تحديداً) الذي ينتمي إلى الثقافة الغربية. ولتبرير هذه الخطة الثنائية في التصنيف سنتابع المعايير كلاً على انفراد:

١. الموقع: يعد موقع المؤرّخ المكاني والزمني عنصراً عميق الأثر في نوع الكتابة التاريخية التي تصدر عنه. فالمؤرّخ المحلي لا يكتفي في كتابة تاريخه بمخاطبة الوسط الأكاديمي الذي يعمل فيه بل هو يدرك بعمق الأثر المحتمل لكتابه في صياغة المواقف من الأحداث الجارية في أية لحظة تاريخية. لذا نجد أنه يتوجه إلى قارئ عراقي أو عربي مفترض تسهم كتابته في صياغة مواقفه وفهمه لأحداث تاريخه. وكما سيكشف لنا عرض النماذج فإن ثمة تواريخ كُتبت تحت تأثير متغيرات تاريخية لم تكن لتكتب لولاها. أما المؤرّخ الغربي فيخاطب في كتابته عن العراق الوسط الأكاديمي بالدرجة الأولى ولا يضع نصب عينيه قارئاً عادياً مفترضاً يسهم تاريخه في صياغة مواقفه. ربما تكون مؤسسات صنع القرار السياسي أو الاقتصادي في الغرب حاضرة كمتلقٍ لهذه التواريخ ولكنها تختلف في طريقة تلقيها للتاريخ عن القارئ المتورط بحكم الهوية العراقية أو العربية بتاريخ العراق. وسنجد أن للقراءة المفترضة هذه

ويسعون بمختلف مشاربهم إلى التصدي لقناعة الفريق الثاني من الغربيين الذي يرى أن العراق صنيعة بريطانية ظهرت عام ١٩٢١ مع وصول الملك فيصل إلى العراق، وأن حدوده ومكوّناته وهويّته خيارات عشوائية قرّرتها الإرادة الاستعمارية البريطانية. يرى فيصل أمين رسول الاستربادي في مقال بعنوان «إعادة بناء الأمة: الأساطير، الوقائع، والحلول»^(١١) (٢٠٠٧) أن اسم العراق يعود إلى العصر الأكدي، كما أن الجغرافيين العرب كانوا يذكرون اسم العراق ويقصدون به العراق الحالي. أما الدولة العثمانية فقد ظلت طوال خمسة قرون تضمّ بغداد والموصل والبصرة في وحدة إدارية واحدة. يمثل هذا الموقف نقطة اتفاق مع باحث عراقي آخر هو عباس كاظم بالرغم من خلاف الرؤى والولاءات بين الباحثين، إذ يورد كاظم في مقدمة كتابه عن ثورة العشرين^(١٢)

الذي سناقشه لاحقاً دفاعاً مشابهاً عن الكيان العراقي ويجادل أنه على خلاف ما يدّعي الكثير من المؤرّخين الغربيين موغل في القدم. يقابل هذا الإجماع لدى المؤرّخين المحليين

اتفاق يكاد يكون جماعياً بين المؤرّخين الغربيين على أن العراق وليد الأمس القريب. وأبرز هؤلاء ممن ستناول تواريخهم ريتشارد تريپ Richard Tripp الذي يؤكد في كتابه تاريخ العراق أن الاحتلال البريطاني

وتفاصيلها. فبينما تسعى التواريخ المحلية إلى إعادة تصوّر التاريخ بما يمهّد إلى حلول للمشاكل تلتزم جانباً دون سواه، نجد في التواريخ الغربية أن اليوتوبيا المضمرة التي يُقاس بها تاريخ العراق تبقى دائماً تتعلّق بالإطار الذي تتصارع على مسرحه كل أنواع اليوتوبيات. والمقصود به يوتوبيا إقامة دولة دستورية ديموقراطية على النمط الغربي، وهو منظور يجعل تواريخهم عن العراق دون استثناء حكاية فشل مأساوي يسبق التردّي في حضيض الديكتاتورية.

ربما يتبادر إلى الذهن ابتداءً سؤال المفاضلة بين الفئتين، وهي مفاضلة قد تعتمد معيار الرصانة العلمية أو معيار الولاء الأخلاقي. لكن التراتبية (العلمية أو الأخلاقية) لن تيسّر أمر الانتفاع من هذه التعددية الثرة الواعدة بكثير من المعطيات الإيجابية لمن ينشغل بتاريخ العراق الحديث.

إن اعتماد مبدأ التجاور والمقارنة والوصف سيكون أقدر على تحقيق النفع من التمسك بتراتبية لا تعدو الشك وإصدار الأحكام المسبقة.

فبينما تسعى التواريخ المحليّة إلى إعادة تصوّر التاريخ بما يمهّد إلى حلول للمشاكل تلتزم جانباً دون سواه، نجد في التواريخ الغربية أن اليوتوبيا المضمرة التي يُقاس بها تاريخ العراق تبقى دائماً تتعلّق بالإطار الذي تتصارع على مسرحه كل أنواع اليوتوبيات

من أبرز نقاط الافتراق بين الفئتين خلاف ظلّ يتردّد بين الفريقين دون أن يُحسم يتعلق بولادة الدولة العراقية وهويتها. يصرّ فريق المؤرّخين المحليين عموماً على أن تاريخ العراق يمتد إلى ما يزيد على ستة آلاف عام

بناء الوطن على أسس عادلة وهو ما يجعل الغوص في أعماق التاريخ تعزيزاً لمشروعية الجدل.

بالمقابل يلتزم المؤرّخ الغربي باعتماد مؤسسات الدولة موجّهاً للبحث التاريخي. وكان هيغل أول من جعل الدولة موضوع الدراسة التاريخية الأهم إذ هو يرى في كتابه فلسفة التاريخ أن السرد التاريخي يختص أساساً بنزوع الروح إلى تنظيم عقلانيتها عبر مؤسسات الدولة، ولذلك فإنّ العنصر المحوري في الكتابة التاريخية هو طبيعة العلاقة بين الشعب والدولة الدستورية ويقول: «في تاريخ العالم، لا يقع اهتمامنا إلا على تلك الشعوب التي تمكنت من تشكيل دولة... ولا بد أن يكون مفهوماً أن كل قيمة الكائن البشري وكل واقعه الروحي يتوفّر له بوساطة الدولة»^(١٥). أما السبب الفلسفي الذي يورده هيغل في الدفاع عن تخصيصه هذا المضمار تحديداً للكتابة التاريخية فيكمن في قناعته أن النوازع العاطفية والدينية مكتملة ثابتة بينما الدستور السياسي وبناء الدولة وعلاقتها برعاياها عملية مستمرة غير مكتملة تخضع للقوانين العقلانية كلياً، وهي حاضرٌ متحوّل لا يمكن فهمه إلا بمعرفة الماضي الذي سبقه ومهد له. باختصار يرى هيغل أن السرد تحوّل إلى تاريخ عندما وضع الدولة نصب عينيه^(١٦). يعني هذا الفهم للتاريخ أنه يقترب دائماً من بناء الدولة الدستورية بوصفها غاية الروح وتحققها العقلاني وهو مشغول بملاحقة العلاقة بينها وبين رعاياها. وبالرغم من أن هيغل لا يعدّ دليلاً يلتزم به كل المؤرّخين الغربيين، فإنّ فلسفته في التاريخ هي أفضل المقتربات لفهم أهمية بناء الدولة الدستورية في

للولايات العثمانية الثلاث البصرة وبغداد والموصل هو بداية العراق: «تاريخ العراق يبدأ هنا، ليس بوصفه تاريخ المؤسسات الرسمية للدولة ببساطة، بل بوصفه تواريخ كل أولئك الذين وجدوا أنفسهم منضمين إلى نظام القوة هذا. وهو أمر يستلزم أشكالاً جديدة من الهوية و استراتيجيات جديدة لاستغلال الفرص التي عرضت نفسها»^(١٣). وهو موقف يتكرر في كتاب فيبي مار Phebe Marr عن تاريخ العراق فهي تكتب: «قبل الانتداب لم يكن ثمة عراق، بعده ظهرت إلى الوجود دولة لها بدايات حكومة حديثة»^(١٤).

يبدو هذا الخلاف بين الفئتين محملاً بالنيات المضمرة للوهلة الأولى، وقد يذهب الظن إلى أن دافع المؤرّخ الغربي إلى إنكار وجود العراق قبل الانتداب نية مبيتة إلى تقسيمه أو الحط من قدره. ولكن حتى لو صحّ ذلك في حالات بعينها فإن ثمة جانبين يمكن لهما توضيح دواعيه، الأول يتعلّق بالطريقة التي يفهم بها كل من الفريقين غايته من كتابة تاريخه وطبيعة المتلقّي لهذا التاريخ. يحرص المؤرّخ المحلي على تأكيد عراقه بلاده واتصال تاريخها كجزء من انشغاله بسؤال الهوية العراقية وطبيعتها المركبة وهو يضع نصب عينيه تثبيت موقف من الصيرورة التاريخية المتواصلة في بلده مخاطباً القارئ العراقي الذي تتصاعد أهميته بالنسبة للمؤرّخ المحلي إلى الحد الذي يجعل منه طرفاً متأصلاً في توجيه السرد التاريخي. وهي اعتبارات تتعامل مع العراق على أساس أنه يمثل كياناً ثقافياً ومسرح آمال تشقّ طريقها إلى التحقق. لا يكاد تاريخ عراقي يخلو من تصوّر لمشروع

النماذج المحلية

علي الوردي وحبكة السعي إلى الحضارة
قدّم المفكر والمؤرخ الاجتماعي العراقي المعروف علي الوردي مشروعاً فكرياً متكاملًا تمثل في سلسلة طويلة من البحوث والدراسات. وكما هو معروف طوّر الوردي نظرية ابن خلدون القائلة إن محرك التاريخ الأول هو الصراع بين الحضارة والعصبيّة البدوية. وقد وسّع هذه المقولة باعتماد مفكرين غربيين معاصرين له وأضاف إليها من قدرته الفريدة على تعريق المناهج الفكرية واستنباتها في الحالة العراقية بنجاح باهر^(١٧). وكان ركناً أساسياً في مشروع الوردي مخاطبة المجتمع العراقي والارتقاء به من تحكّم روح البداوة وعصبيّتها من أجل تغليب قيم التحضّر والتمدّن. في كتابه وعّاظ السلاطين (١٩٥٤) نجد أن موضوعة البداوة/ الحضارة تتحول إلى مفتاح تأويلي يعيد من خلاله الوردي قصة الفتنة الكبرى التي طالما ظل المقترّب إليها طائفيًا. وخطوته الأولى في ذلك هي مماهة الدعوة الإسلامية بالحضارة بينما تتمثل العصبيّة العربية البدوية في آل أمية. فالعرب أيّدوا علياً في البداية ضدّ الأمويين، لكنهم سرعان ما انقلبوا ضده حين وجدوا أنه يساويهم بالموالي ولم يبدِ استعداداً للمجاملة في ذلك. وهو ما انتهى إلى غلبة العصبيّة القبليّة متمثلة بالدولة الأموية وإلى انصراف فقهاء الموالي بالمقابل إلى كتابة جديدة للإسلام قادتهم إلى التشييع. ويلاحق الوردي مظاهر

في كتابه وعّاظ السلاطين (١٩٥٤) نجد أن موضوعة البداوة/ الحضارة تتحول إلى مفتاح تأويلي يعيد من خلاله الوردي كتابة قصة الفتنة الكبرى التي طالما ظل المقترّب إليها طائفيًا

الغرب. ومن هنا يمكن لمركزية الدولة لدى هيغل أن تفسر لنا السبب في إصرار المؤرّخين الغربيين على اعتماد عام ١٩٢١ موعداً مفصلياً لانطلاق تواريخهم التفصيلية. بينما ينهمك التاريخ المحلي أساساً في المهمة الأخلاقية لبناء المواطن الصالح اعتماداً على القيم الموروثة بصرف النظر عن تطوّر الدولة الدستورية ونوعها، فإن التواريخ الغربية تركّز على حكاية بناء الدولة الدستورية الديمقراطية بوصفها المعيار التاريخي الأول.

تمثل الحبكة التي يعتمدها المؤرّخ في كتابة تصوره التاريخي الحاضنة التي تعكس مجمل المعايير الأربعة المذكورة آنفاً. وبالرغم من الخواص العامة للمؤرّخين في كل من الفئتين فإن لكل مؤرّخ طريقته الخاصة في تصور حبكة الصيرورة التاريخية في العراق. وفيما يلي نماذج دالة من الفئتين سنتعمد فيها التركيز على موضوعة نظر المؤرّخين إلى المشكلة الطائفية في العراق في سياق طرحهم لتصوراتهم السردية المختلفة. وهو مدخل كفيل بالزج بمنطلقات الدراسة النظرية في موضوعة ملحة راهنة.

القبائل في العراق. وأخيراً يشير الوردی إلى انتشار الأوبئة كل عشر سنوات على الأقل مما زاد في ضعف عناصر التحضر^(٢٠). ينطلق الوردی بعد مقدمته النظرية هذه إلى ملاحقة تفاصيل الصراعات

الدموية المتواصلة بين لاعبين تاريخيين متكررين هم الدولة العثمانية والدولة الصفوية والمماليك والعشائر العربية في العراق ثم يرصد ظهور الحركة الوهابية ويخضعها لخطته السردية ذاتها لتكون علامة أخرى على صعود العصبية البدوية في ظل تدهور الدولة. ومن تأويلاته الأصيلة في هذا السياق قوله عن نجاح دعوة محمد بن عبد الوهاب وفشل دعوة ابن تيمية أن الأخير نادى بالفكرة في بيئة حضرية بينما نادى بها الأول في بيئة بدوية^(٢١).

حنا بطاطو وصراع الكيانات الطبقية الكبرى

يحدد حنا بطاطو في كتابه المعروف العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (١٩٧٨) غايته بأنها دراسة التركيب الطبقي للمجتمع العراقي، ويورد ثلاثة مفكرين اعتمدت منطلقاتهم النظرية في منهجية بحثه هم جيمس ماديسون وكارل ماركس وماكس فيبر. وهو يأمل في مقدمة كتابه أن تفتح المعالجة الطباقية «منفذاً لرؤية علاقات تاريخية

من المؤكد أن الأمثلة التي يقدمها بطاطو ذات طابع ماركسي عموماً بالرغم من حرصه على عزل الوصف الماركسي للمجتمعات عما يُرتب عليه ماركس من مواقف سياسية أيديولوجية

هذه العصبية في تشجيع الخلفاء الأمويين أغراض الشعر السابقة للإسلام في محاولة لاستعادة سؤدد قريش الذي تمتعت به في الجاهلية^(١٨). تتجلى محاولة الوردی تهميش البعد الطائفي في الصراعات

التاريخية العربية لصالح نموذج صراع البداوة مع الحضارة في ملاحظته أن أبا حنيفة قدماء في سجون المنصور ومات موسى الكاظم في سجون الرشيد وأنها كلاهما اتفقا على معاداة الظلم، أما العداء بين أتباعهما فهو لا يعدو السقوط في العصبية البدوية العمياء^(١٩).

يبقى الوردی حريصاً على خطته السردية ورؤياه هذه في كتابه الكبير لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (١٩٦٩-١٩٧٩) حيث يتصدر صراع البداوة (التي تتمثل في العشائر) مع الحضارة (التمثلة بالدولة المركزية) بقية المحركات للحياة الاجتماعية ولا يكون الخلاف الطائفي إلا أحد مظاهرها. يورد الوردی في مقدمة كتابه الأسباب التي ساعدت على سيادة البداوة حياة العراقيين خلال قرون الحكم العثماني ومن بينها انسداد الأنهار واتجاه الناس إلى الرعي، واضطراب الحياة السياسية مما سبب إهمال التجارة والرعي، وضعف الدولة العثمانية نفسها إبان احتلالها للعراق في القرن السادس عشر، كما أن انشغال العثمانيين بصراعهم مع إيران لثلاثة قرون سمح بتقوية سيطرة

الطبقي»^(٢٣). ويخصّص بطاطو الفصل الرابع من الجزء الأول من كتابه لمناقشة «العلاقات الدينية - الطبقية والإثنية الطبقية المتبادلة» فيرى أن الظروف الاقتصادية والسياسية تكمن وراء هيمنة العرب السّنة على مفاصل القوة في الوسط والجنوب ويعزو ذلك إلى سيطرة عشائر «أهل الإبل» السنيّة على عشائر الفلاحين الشيعة من «أهل الغنم». أما في المدن فإن تلك الهيمنة نبعت من السيطرة السياسية العثمانية السنيّة. ثم يرصد في المناطق الكردية التداخل الإثني قبل سقوط الدولة العثمانية في هيمنة الأعيان التركمان على الغالبية الكردية، وهو حال انقلب وانهارت تلك السيادة بعد هزيمة العثمانيين. وبالرغم من العلاقة السببية المحتملة لمثل هذه الهرميات فإن بطاطو يؤكد «في ضوء الدليل الواقعي المتوفر لا يمكن تأكيد أو إنكار أن التباينات الطبقية هنا كانت هي الأصل، وكانت التباينات الدينية هي الفرع»^(٢٤). وتعكس حيرة بطاطو هنا توزّع ولائه بين ماركس الذي يعطي الأولوية للتباينات الطبقية وفيبر الذي يجعل الدين محرّكاً للاقتصاد كما في معالجته للرأسمالية والأخلاق البروتستانتية. بالرغم من هذا الإقرار بالتباس الصيرورة التاريخية لهذه الكيانات الكبيرة فإن بطاطو يرصد انقساماً طبقياً داخل الطوائف والاثنيات نفسها تبلور في أواخر العهد الملكي بصعود طبقة شيوخ العشائر والأغوات من الشيعة والأكراد، فيورد مثلاً أن ستة من أصل سبعة من كبار ملاكي الأراضي في العراق كانوا من الشيعة. ويعزو زيادة نفوذهم إلى مشروع وادي الثرثار والحبانية عام ١٩٥٦ الذي رفع قيمة الأراضي

أو ملامح اجتماعية كانت ستبقى لولا ذلك بعيدة عن النظر»^(٢٥). وأبرز ما يلاحظ على تناول بطاطو للمجتمع العراقي أن سرده يُبرز كيانات تاريخية كبيرة على حساب الأفراد، وهو ما يذكّرنا بمدرسة الحوليات الفرنسية التي همّشت الحدث لصالح ملاحقة التطورات التاريخية بعيدة المدى. هنالك الطبقات الاجتماعية ومحاولته المتأنية في التقاط لحظة ظهورها من صلب العلاقات القبليّة الأبوية القديمة، وهنالك التنظيمات السياسية الثورية في العراق (الشيوعي والبعث والضباط الأحرار) وطبيعتها ودورها، وهذه كلها تكتسب الأولوية بالمقارنة مع الأفراد الذين يمثلونها، كما أن قوانين حركتها وتطورها لا تعتمد على الخواص الفردية النفسية أو العاطفية أو الأخلاقية التي غالباً ما تكشفها الأحداث المحددة لا المنحى العام لتطورها.

من المناسب في سياق دراستنا هذه أن نلاحق الطريقة التي قارن بها حنا بطاطو بين الانقسام الاجتماعي من جهة والانقسام الطائفي والإثني من جهة أخرى. يقرّ بطاطو أن المجتمع العراقي كان ينطوي في فترة الحكم العثماني والمملوكي على هرميات عديدة منها هرمية الدين (تفوق المسلمين على غيرهم من الديانات)، ثم هرمية الطائفة (تفوق السّنة على الشيعة)، ثم الهرمية الإثنية (تفوق الكرج والأتراك على العرب والكرد والفرس) وهكذا. يخلص بطاطو في مناقشته التداخل بين الهرمية الطائفية والهرمية الطبقية الاجتماعية إلى أن «الانقسام الشيعي - السني اتخذ حدة أشد عندما تراق مع نوع آخر من الانقسام الاجتماعي ألا وهو الانقسام

يقدم عبد الجبار في كتابه العمامة والأفندي: سوسولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الشيعي (نموذج العراق) (٢٠٠٣)^(٢٨) تاريخاً مفصلاً للحركات الإسلامية في العراق يتضمّن سرداً لتاريخ العراق العام عبر منظور البحث في هذه الحركات. وهي مهمة وضعته في مواجهة مباشرة مع سؤال الهويات الدينية والطائفية، لكنه يؤكد منذ البداية منهجه المعترض على المقاربة التي تغفل، بحكم انغلاقها، التنوع الاجتماعي. ويرى أن النزعة الجوهرية الثقافية اختزالية هي الأخرى، تفترض هويات ثابتة للدين والطائفة. ثم يعلن أنه يعتمد المقاربة البنيوية - الشرطية بمعنى أن ظاهرة الإسلام السياسي والنزعة الإسلامية والتشيع السياسي ظواهر اجتماعية تعكس بنية المجتمع وظروفه المحددة في حقبة معينة، لا مجرد استجابة ثقافية أو تقليدية بسيطة لتحدي الحداثة أو القمع الطائفي. بهذا يكون مركز اهتمام عبد الجبار البنى الاجتماعية الحاضنة لهذه التيارات والنزعات. لكن مفهوم البنية لديه يختلف عنه في الفلسفتين الماركسية والبنيوية؛ فالبنى «سائلة وفي حالة من التغير المتواصل»^(٢٩) وهو ما يضيف عليها خاصية التحوّل المستمر الذي لا يتجه بالضرورة في حركة خطية نحو نقطة معلومة لا رجوع عنها. وفي هذا يخرج عبد الجبار على حنا بطاطو مثلاً الذي يقرأ البنى الاجتماعية «حركة خطية» [ذات] اتجاه واحد»^(٣٠). يرى عبد الجبار أن حركية البنى الاجتماعية لا تنضبط بقواعد محايثة تمنع عودة علماء الدين والسادة والشيوخ من تصدر المشهد كما حدث في العقود الأخيرة بعد أن

التي يملكها ملاك الأراضي الشيعة^(٢٥). يذكرنا بطاطو في نهاية هذا الفصل من كتابه بوجود سنّة فقراء «وأن هؤلاء وفقراء الشيعة كانوا أخوة في الشدّة». وللتعبير عن الشحنة الأخلاقية التي تحملها مقولته هذه يستشهد بيت من الشعر^(٢٦).

من المؤكد أن الأمثلة التي يقدمها بطاطو ذات طابع ماركسي عموماً بالرغم من حرصه على عزل الوصف الماركسي للمجتمعات عما يُرتّب عليه ماركس من مواقف سياسية أيديولوجية^(٢٧)، لكن الانتقاء والحذف يلعبان دوراً مهماً في بلورة نمط الحكاية التي يقدمها بطاطو للمجتمع العراقي وتاريخه الحديث. أما اليوتوبيا التي تنطوي عليها هذه الحكاية فهي مبدأ العدالة الاجتماعية التي ترفع الحيف عن قطاعات واسعة من العراقيين بكل طوائفهم واثنياتهم.

فالح عبد الجبار وحبكة الصيرورة المراوغة

تمكّن فالح عبد الجبار بعد أكثر من أربعين عاماً من النشاط الفكري والأكاديمي والسياسي الجاد أن يتبوأ مكانة مميزة في ميدان البحوث التاريخية الاجتماعية الخاصة بالعراق. ولم تخل حقبة نشاطه الطويلة هذه من تحولات عميقة في المنهج والرؤيا، فبينما كان الالتزام الأخلاقي لكتابه عبد الجبار يتبنى اليوتوبيا الاشتراكية صار في كتاباته الناضجة التزاماً بعقلنة الحراك العراقي المتواصل منذ عقود طويلة عبر التحليل والفهم بعيداً عن الاختزال. وهي نقلة من مواقع ماركسية إلى منهج يستلهم بعمق الفلسفة الظاهرية التأويلية.

في النجف، مثقفو الطبقة الوسطى الحديثة»^(٣٣). فهذا الوصف يعتمد على التوالي معياراً اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، ولا يوحد إلا الاهتمام برصد الموقف من النزعة نفسها.

هنالك في حبكة عبد الجبار الكثير من المفاجآت التي تنطلق من تحرّره من الخطية الأحادية: جمال الدين الأفغاني مثلاً علماني قومي من جهة وتقليدي يميل إلى الجهورية الثقافية من جهة أخرى، والوهابية تحوّلت من مذهب توحيد يسيء إلى نقاء العقيدة إلى حملة عسكرية/ دينية هدفها الأول تحقيق الوحدة السياسية لشبه الجزيرة العربية^(٣٤)، وربما تكون أطرف المفاجآت أن عبد الجبار يضع الحركات السياسية الشيوعية في صلب التحوّل العام نحو الأصولية في العالم السنّي ويجرّدها من أحادية الفهم التي ترى فيها رد فعل بسيط على القمع الطائفي^(٣٥).

ينهمك عبد الجبار في عرضه لنشوء الدولة العراقية في تقص لعملية التحوّل من «المرحلة الزراعية المشطّية إلى حقبة المركزية الحديثة»^(٣٦)، ويؤكد أن النظام الملكي قطع شوطاً بعيداً في انجاز هذه النقلة وحقّق النجاح في تطوير التكامل الوطني بين أطراف العراقيين. وهي نجاحات سرعان ما أفرغتها الحكومات الجمهورية الاستبدادية من محتواها. ولا بد من ملاحظة استراتيجية الحذف التي لا يكتسب السرد بدونها هويته. فوصف الحقبة الملكية في الكتاب لا يستفيض في مناقشة علل

فبينما كان الالتزام الأخلاقي لكتابة عبد الجبار يتبنى اليوتوبيا الاشتراكية صار في كتاباته الناضجة التزاماً بعقلنة الحراك العراقي المتواصل منذ عقود طويلة عبر التحليل والفهم بعيداً عن الاختزال. وهي نقلة من مواقع ماركسية إلى منهج يستلهم بعمق الفلسفة الظاهرية التأويلية

غابوا زمناً طويلاً في دهاليز الدولة الوطنية في العراق، ويعلق «وهكذا، فإن ما كان يبدو أنه مسار خطي متّصل للتطور الاجتماعي تحوّل إلى مسار دائري متكرر»^(٣١). إن اعتماد عبد الجبار حبكة الصيرورة الاجتماعية المراوغة لكل اختزال قاده إلى التركيز في بحثه على الفاعلين الأفراد ممن تتقرّر بهم الحمولة التاريخية للحدث. وبقي طوال بحثه ميالاً إلى تفكيك الكيانات الكبيرة الاجتماعية والطائفية سعياً وراء التباينات والفاعلين الأفراد والتكيّف: «وهكذا فإن الطوائف من سنّة وشيعة لا تمثل كياناتاً ثقافياً/ اجتماعياً سياسياً متجانساً وصوائياً، بل هم بالأحرى مجموعات متناثرة، بل متباينة، تتكيّف مع الواقع المتغير وتستجيب له وتناصر أفكاراً أيديولوجية متباينة»^(٣٢). وبينما يغلب بطاوط التشكيل الطبقي على الطائفة فإن معيار عبد الجبار لا يبدي استعداداً للخضوع لترسيمة معطاة مسبقاً للبنى الاجتماعية، ومصطلح «طبقة» لديه مختلف، فبدلاً من أن تتقرر الطبقة بالتشكيلة الاقتصادية للمجتمع حصراً يخضع تحديدها للملاحظة والتجريب. فحاملو النزعة الإسلامية مثلاً هم «طبقة رجال الدين، الطبقة التجارية

وسادت التواريخ الرسمية حبكة أمجاد العرب الضائعة والسعي إلى بعثها ولم يكن العراق إلا فاعلاً تاريخياً في هذه الحبكة الكبيرة. لكن التطورات العميقة في العراق خلال العقدين الأخيرين بلورت تياراً ظل يعمل في الخفاء زمناً طويلاً يقرأ تاريخ العراق الحديث بوصفه صراعاً دموياً طويلاً حقيقته طائفية. وكان من أبرز مبررات هذا التبلور فشل الدولة العراقية الحديثة في التخلص من طبيعتها الطائفية الطاردة لمجموعات دينية وعرقية كبيرة في العراق. من الكتب التي مثلت مسار هذا التيار بحث ولي نصر صعود الشيعة: كيف سشكل الصراعات داخل الإسلام في المستقبل؟^(٣٨) حيث يرى الكاتب أن ما سيقرّر مستقبل الشرق الأوسط هو الصراع بين السنة والشيعة^(٣٩) وذلك انطلاقاً من قناعته أن الدين لا ينحصر في الله والثواب بل هو أيضاً ما يقرر تخوم الجماعات^(٤٠) كما أنه يرى أن حل الصراعات العرقية والمذهبية في المنطقة هو وحده الكفيل بتحقيق الإصلاح. إن قراءة هذا الكتاب التعريفي بقضية الشيعة في العالم الإسلامي ينطوي على مفاجآت كثيرة بالنسبة للقارئ الذي تعود السرديات الرسمية المعروفة من قبل. يوجّه نصر اهتمامه إلى رسم الخارطة السياسية للأزمات التي يعاني منها العالم الإسلامي اعتماداً على بوصلة المصالح الطائفية التي تقع في عمقها، وبينما وجدنا الوردي يدفع بالعامل الطائفي إلى مرتبة ثانوية بالنسبة للصراع الأوسع المتمثل في صراع البداوة والحضارة، فإن ولي نصر يؤكد أن الصراع الطائفي يمثل مقاومة الشيعة الأخلاقية والدينية للاستبداد: «وهكذا يتطور

تتمثل الخطة السردية لتاريخ ثورة العشرين الذي يقدمه عباس كاظم في إجراءات متعدّدة أخرى أبرزها تسليط الضوء على شخصيات ظلّت مهمّشة في السرديات السابقة، وانتقاء كل ما من شأنه دعم الهدف البيوتوبي المضمّر في هذه الأمثلة التاريخية؛ ألا وهو إنصاف الأكثرية الشيعية التي دُفن تاريخها أولاً ثم دُفن أبنائها في نهاية المطاف

البناء الدستوري والديمقراطي للدولة الذي همّش أطرافاً واسعة من العراقيين من التمثيل السياسي وإن كان قرب بعض ممثليهم من الشيوخ والأعيان بصفتهم الشخصية. خطة عبد الجبار منهمكة في أولوية الصيرورة الاجتماعية الاقتصادية المنفلتة من أية محاولة لتقنينها أو فرض هوية جوهرية عليها وهو ما يجعل الاحتكام إلى نموذج ثابت كالدولة الدستورية الديمقراطية أمراً مؤجّلاً لأنه يهدد باختزال الوصف. وربما عكست كتابات عبد الجبار التي أعقبت عام ٢٠٠٣ انشغالاً أكبر بهذه الموضوعة التي تصدّرت الحراك الاجتماعي العراقي فتصدّرت كتابته المشغولة به أخلاقياً أيضاً^(٣٧).

عباس كاظم وحبكة دفن الأخ

ظلّ الصراع الطائفي في العراق ينزوي في هامش الكتابات التاريخية المحلية، ولم يكن الوردي وبطاو وعبد الجبار استثناء في تهميش أثره، وذلك لأن الهيمنة الطائفية قد تكرست خلال قرون طويلة حتى تم تطبيعها

التشيع لا بوصفه فتنة سياسية ضد السلطة الأموية، ولكن بوصفه مقاومة أخلاقية ودينية لما اعتمدت عليه تلك السلطة ومثلته»^(٤١).

اشتدّ الاهتمام بالبعد الطائفي والإثني للتاريخ العراقي بعد أحداث الانتفاضة الشيعية/ الكردية عام ١٩٩١ وزاد اكتشاف المقابر الجماعية التي التهمت آلاف العراقيين على أساس الهوية الطائفية والإثنية من الرغبة في إبراز الطبيعة الطائفية والعنصرية للنظام. وفي هذا السياق يقدم كتاب الباحث العراقي عباس كاظم العراق: تأرخة جديدة لثورة ١٩٢٠ وتأسيس الدولة العراقية الحديثة، قراءة تقع زمنيّاً في أعقاب حقبة الكشف هذه، وهو يحاول أن يتخذ من حبكة قتل الأخ ودفنه (التي بلورتها المقابر الجماعية حرفياً) نموذجاً للطريقة التي تعرّض فيها تاريخ المكوّن الشيعي في العراق للحجب والتشويه بدفنه استعارياً. وقد اختار الباحث أن يفكّك الصورة الرسمية البعثية لثورة العشرين لقناعته أنها، أي الثورة، تمثل البؤرة التي تتجمّع فيها وتتركّز كافة مظاهر الظلم الذي تعرض له الشيعة في العراق على الرغم من دورهم الوطني المحوري. يخصّص الكاتب صفحات طويلة لتقصّي الوسائل التي اتبعتها الدولة البعثية في تشويه الثورة عبر إجراءات كثيرة منها تأليف التواريخ المحرّفة وصناعة الأفلام والنُصب التي تبرز دور الشيخ ضاري ممثلاً للطائفة السنيّة على حساب قادة الثورة الحقيقيين، فضلاً عن تغيير أسماء المدن الثائرة في الفرات الأوسط. ولا يكفي الكتاب بتسليط الضوء على الدور القيادي لشيوخ الفرات الأوسط بل ينحاز إلى دور

العشائر فيمنحه الأسبقية مقارنة مع دور مثقفي المدن. وبعد مراجعة دقيقة لتواريخ أحداث الثورة يحدد الكتاب تاريخ قتل الشيخ ضاري للكولونيل لجمان بأنه وقع بعد أربعة وأربعين يوماً من اندلاع الثورة في الفرات الأوسط وتمت تسويته في أيلول، وأنه كان ذا طابع عشائري لا أيديولوجي^(٤٢). أما عن مساهمة كركوك وأربيل في الثورة فقد بدأت في الخامس والعشرين من آب وانتهت قبل نهاية أيلول هي الأخرى، وهو ما يدل بحسب الباحث أن الثقل الحقيقي للثورة من حيث الأهمية والسعة والمطاوله تركز في مناطق الفرات الأوسط. ويعقد الكاتب في هذا السياق مقارنة بين الحكومة التي أسسها الثوار في كربلاء وتزعمها محسن أبو طيبخ (وهو يرفض دعوى أنه عُيّن متصرفاً لكربلاء، بل كان حاكماً للعراق بأسره) وحكومة عبد الرحمن النقيب في بغداد التي كانت واجهة للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس فيرى أن الأولى كانت حكومة عراقية خالصة.

تغلب على الكتاب شحنة عاطفية لم تتمكن قيود الخطاب الأكاديمي من كبحها في الكثير من المواضع، وهي دليل على تورط التواريخ المحلية في سجلات ذات طابع أخلاقي. فالمؤرّخ ينبري هنا لإحقاق الحق ورفع الحيف الذي ألحقته التواريخ المشوهة والمتحيزة طائفيّاً برجال الثورة الحقيقيين. لكن الباحث يحرص من جانب آخر على أن ينأى بنفسه عن فخاخ النزعة الطائفية ويورد أسئلة تعبر عن وعي بالفارق بين الطائفة بوصفها مكوناً اجتماعياً والطائفة بوصفها عقيدة سياسية طاردة لما عداها من الاعتبارات. ومن الأمثلة الدالة على هذا

يقابل هذا البحث التعددي المحلي أحاديّة في معظم التواريخ الغربية التي تناولت تاريخ العراق الحديث؛ إذ إنها ظلت دائماً تتخذ من يوتوبيا بناء الدولة الدستورية الديموقراطية التي تتمتع بشرعية تمثيل عادل للمجتمع العراقي بأسره أفقاً لها تقيس من خلاله أحداث التاريخ العراقي الحديث

تصدّي فيها شيوخ العشائر الشيعية لأيّ رغبة تهدد هيمنتهم الإقطاعية على الأراضي وفقراء الفلاحين. لا تسمح الخطة السردية التي اعتمدها كاظم بمثل هذه الاستطرادات لأن غايتها محصورة في إضاءة مناطق الاضطهاد الطائفي لا الطبقي الذي مورس في العراق. يمكن لهذه الدراسة أن تواصل عرض مزيد من الخطط السردية التي أنتجها الجهد التاريخي العراقي والعربي الحديث، ومن بينها دون شك مشروع إعادة كتابة التاريخ التي رعاها نظام البعث في العراق وأنتجت تواريخ مطوّلة معروفة. لكن الغاية الأساسية من عرض هذه النماذج التأكيد على ميل التواريخ المحلية إلى التورّط في السجال التاريخي وأن الاختلافات بينها مفتوحة على كل التأويلات.

التواريخ الغربية

انهمكت التواريخ المحلية في خطط تأويلية متنوعة كما رأينا في العرض السابق، فكان التحضّر أفق الوردية، والعدالة الاجتماعية أفق بطاطو، والعقلنة أفق عبد

التميز في البحث مناقشة الكاتب لحادثة استيلاء آل الحكيم (وهم من قادة التشيع السياسي في العراق) بعد مقتل محمد باقر الحكيم عام ٢٠٠٣ على أرض مجاورة لضريح الإمام علي كانت تحتوي متحف ثورة العشرين فأزيل من مكانه ليحل محله قبر يضمّ رفات الحكيم^(٤٣). وهو ما يدل على أن الثورة مثلت المكون الشيعي بوصفه جزءاً من الشعب العراقي لا اتجاهاً سياسياً محدداً يمكن أن يصادره التشيع السياسي لصالحه.

تتمثل الخطة السردية لتاريخ ثورة العشرين الذي يقدمه عباس كاظم في إجراءات متعددة أخرى أبرزها تسليط الضوء على شخصيات ظلت مهمشة في السرديات السابقة، وانتقاء كل ما من شأنه دعم الهدف اليوتوبي المضمّر في هذه الأمثلة التاريخية؛ ألا وهو إنصاف الأكثرية الشيعية التي دُفن تاريخها أولاً ثم دُفن أبنائها في نهاية المطاف. لكن الغاية المحددة هذه دفعت الباحث إلى تركيز الاهتمام على قصديته السردية حصراً، وهو ما نجم عنه تدقيق السرد في مواضع وتعمّد إغفال وقائع في مواضع أخرى. من ذلك مثلاً ملاحقة مصائر قادة الثورة من شيوخ العشائر الشيعية في العهود الملكية اللاحقة. لا يأتي الكتاب على ذكر أن قائد الثورة محسن أبو طيبخ مثلاً قد صار عضواً في مجلس الأعيان ودخل بصفته العشائرية في المنظومة السياسية الملكية بالرغم من الإشارة إلى أنه جمع ثروة طائلة بعد الثورة. كما أن المراحل اللاحقة شهدت مواجهات عديدة

والعلاقات السببية بينها. ولتوضيح هذا التنوع فضلاً عن الطريقة التي تبلور بها التصور الغربي لتاريخ العراق الحديث سنعرض لثلاثة نماذج دالة.

ريفا سيمون وحبكة المسّ القومي

تبدأ ريفا سبكتور سيمون Reeva Spector Simon روايتها لتاريخ العراق الحديث في كتابها العراق بين الحريين العالميتين: الأصول العسكرية للطفغان (٢٠٠٤)^(٤٥) من نقطة طريفة لا تخطر على البال، واختيارها هذا يدل على سعة المساحة التي يتحرك عليها المؤرّخ في تنظيم حبكة روايته للأحداث. ترى سيمون أن الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا عام ١٨٧٠ كانت حدثاً مؤثراً في تشكيل المشهد السياسي العراقي الحديث. إذ أدى ذلك الانتصار إلى قرار عبد الحميد الثاني بعد هذا الإنجاز الألماني أن يتحول في سعيه إلى تحديث الجيش العثماني إلى الخبرة الألمانية بدلاً من الفرنسية التي ظل العثمانيون يعتمدون عليها حتى ذلك التاريخ. وبالرغم من أن النزعة القومية كانت تسود أوربا

كلها حينذاك، فإن المفهوم الفرنسي والبريطاني للقومية اعتمد مبدأ إقامة الدولة الدستورية واحترام حريات الأفراد، بينما اعتمد المفهوم الألماني فكرة رومانتيكية تعلي من شأن اللغة والتاريخ المشترك والثقافة بوصفها

الجبر، وإنصاف الغالبية الشيعية أفق كاظم. كما يمكن القول دون حاجة إلى الخوض في التفاصيل أن أفق استعادة أمجاد العرب وعزهم ظلّ يمثل أفق التواريخ التي أفرزتها الحقبة البعثية^(٤٤). يقابل هذا البحث التعددي المحلي أحادية في معظم التواريخ الغربية التي تناولت تاريخ العراق الحديث؛ إذ أنها ظلت دائماً تتخذ من يوتوبيا بناء الدولة الدستورية الديموقراطية التي تتمتع بشرعية تمثيل عادل للمجتمع العراقي بأسره أفقاً لها تقيس من خلاله أحداث التاريخ العراقي الحديث. وعلى الرغم من إدراك المؤرّخ الغربي أن العراق ظل بعيداً على الدوام عن تحقيق هذا المثال الغربي، فإن المثال كما نوهنا يبقى لازمة سردية لا غنى عنها. فالسرد في كل أنواعه سعي إلى اكتشاف المعنى في مجموعة الأحداث ولن ترقى الأحداث إلى مستوى السرد إذا لم يوحدتها أفق هرمونطقي ينتظمها وحبكة تجمعها. والواقع أن اعتماد الغربيين هذا المثال العصي أضفى على تواريخهم نبرة آسفة وفتح بينهم وبين المادة التي يقدمونها فجوة نقدية لا يترددون عبرها عن التعبير عن

تقدّم سيمون حبكة تركّز على جذور الفكر القومي في العراق انطلاقاً من قناعتها أن ما تأسّس خلال العقدين الأولين من تأسيس الدولة العراقية هو نزعة عربية قومية وجّهت همها إلى إحياء أمجاد العرب وجعلت هدفها توحيدهم في دولة قومية كبيرة كما تحقق للألمان

اعتراضهم ونقدهم لأحوال العراق طوال حقبة الحديث. لكن وحدة المعيار هذه لا تعني تشابه الحبكات المعتمدة في هذه التواريخ، فالحبكة بحكم صفتها السردية تختص بفهم محدد لخصوصية الأحداث

بناء مؤسسات تكرس حريات الأفراد بمعزل عن هوياتهم القومية أو الطائفية. وتاريخ سيمون يتابع بتفصيل النشاطات المكثفة التي مارستها ألمانيا النازية في العراق خلال الثلاثينات (تذكر مثلاً أن الحكومة النازية الألمانية خصّصت عام ١٩٣٤ عشرين مليون مارك للدعاية السياسية والثقافية في الشرق)، فضلاً عن الحملة الإعلامية الواسعة على مستوى الإذاعات (بدأ يونس بحري بثه من برلين في آيار ١٩٣٩، وأسست إيطاليا موسوليني الفاشية راديو باري عام ٣٤ - ١٩٣٥ تمهيداً لغزو الحبشة). وقد تعاضم التأثير الألماني خلال ولاية الملك غازي الذي حصل على أعلى ميدالية ألمانية هي نجمة الصليب الأحمر فضلاً عن سيارة كان قد أهداها له موسوليني.

تخصّص سيمون في تاريخها فضلاً تعالج فيه^(٤٦) الاتجاهات التعليمية في العراق وتتناول بتوسّع الأثر العميق الذي تركه التربوي القومي المتحمّس ساطع الحصري وخلافه مع التربوي العراقي محمد فاضل الجمالي بخصوص أفضل الطرق لغرس الروح القومية في النشء الجديد (انحاز الأخير بالرغم من ميوله القومية إلى النموذج الأنجلوسكسوني). وهناك سرد مطوّل للخلافات بين ياسين الهاشمي ونوري السعيد وكلاهما قومي وإن اختلف النموذج الذي وقعا تحت تأثيره، فمال الأول إلى النموذج الألماني والثاني إلى البريطاني كما هو معروف. وفي متابعة المؤرّخة لتربية الشباب، ترصد الباحثة الجهود إلى تكريس النزعة العسكرية وأخلاق الجماعة للتخلص من النزعات

مقومات للروح القومية، كما أن الفهم الألماني للقومية كان يعزلها عن الدولة باعتبار أن الأخيرة لا تدخل ضمن مقومات الأولى. وربما كان هذا الفارق أحد أسباب خلاف المؤرّخين المحليين العراقيين حتى يومنا هذا مع المؤرّخين الغربيين الأنجلوسكسون في تحديد بداية التاريخ العراقي الذي ناقشناه من قبل.

تزامن التحول المذكور آنفاً في السياسة العثمانية نحو ألمانيا مع وصول مجموعات كبيرة من الشباب العراقي الطامح إلى إكمال علومه العسكرية والحصول على رتب عالية في الجيش العثماني. وهكذا انغرس النموذج القومي الألماني عبر المدرّبين في نفوس الشباب العراقيين وصار محرّكاً لعقولهم ووعيهم السياسي. إن مما يجعل هذه الواقعة مهمة بالنسبة لسيمون كون هؤلاء الضباط المتخرجين هم أنفسهم من عادوا مع الملك فيصل الأول عندما توجه إلى العراق عند تأسيس الدولة العراقية وكان لهم الدور الأهم في رسم مسار الفكر السياسي العراقي منذ العشرينات وأن ميراث فكرهم القومي قد تواصل حتى انهيار نظام البعث عام ٢٠٠٣.

تقدم سيمون إذن حبكة تركز على جذور الفكر القومي في العراق انطلاقاً من قناعتها أن ما تأسّس خلال العقدين الأولين من تأسيس الدولة العراقية هو نزعة عربية قومية وجّهت همها إلى إحياء أمجاد العرب وجعلت هدفها توحيدهم في دولة قومية كبيرة كما تحقق للألمان. وهو عامل عظيم الأهمية بالنسبة لها في تفسير استهانة السياسيين العراقيين الأوائل، شأنهم شأن ورثتهم خلال حقبة الديكتاتوريات الجمهورية،

البريطانيين لم تكن لديهم رغبة جادة في إقامة مؤسسات ديموقراطية فاعلة وقد اعتمدوا منذ البداية على شيوخ العشائر في المناطق العربية والكردية بدلاً من سلطة الناخب، ثم وضعوا ثقلهم على ضباط الجيش العثماني الذين عادوا مع الملك وسيطروا بأناية على الحياة السياسية معتمدين الشعارات القومية معرضين عن حاجات العراق نفسه. ولم تتورع السلطات البريطانية أو العراقية الجديدة من استخدام العنف في كثير من الأحيان لقمع مكونات أساسية من العراقيين (الأغلبية الشيعية والكردي). ترى فيبي مار في ثورة العشرين التي أجبرت البريطانيين على التراجع عن فكرة الحكم المباشر، وهو إنجاز يُحسب لها، أنها من جهة أخرى أسست عبر الدور البارز لرجال الدين الشيعة والسنة فيها لخلط السياسة بالدين في تاريخ العراق الحديث^(٤٩). وهي ملاحظة تؤكد أن المقياس الذي درست به مار تاريخ العراق يتضمن العزل الغربي بين الدين والسياسة. لكن أخطر العزل التي هددت المؤسسات الوليدة بحسب مار هو الصلاحيات الواسعة التي مُنحت للملك في تعيين الحكومات وحل البرلمان مع حرص بريطاني على ارتهان إرادته بمصالحهم وسياساتهم. ولقد تزايد دور الجيش بعد وفاة الملك التي جاءت بعد الحرب الآشورية عام ١٩٣٣ مباشرة. كان لدور بكر صدقي في قمع الآشوريين ثم دوره في انقلاب ١٩٣٦ العسكري وتدخله في تشكيل الحكومات وحلها أبلغ الأثر في إضعاف الدولة الدستورية الوليدة. والأدهى من ذلك أن القوى الوطنية واليسارية (جماعة الأهالي) كانت

الفردية كما جاء في كلمة حماسية للحصري يحث بها الشباب على الالتحاق بالجيش عام ١٩٣٤^(٤٧). فيبي مار وحبكة العد التنازلي نحو صفر الديكتاتورية تقدم فيبي مار في كتابها تاريخ العراق الحديث (٢٠٠٤)^(٤٨) حكاية الانحلال المأساوي لمشروع الدولة الدستورية الذي بدأ عام ١٩٢١ ونهايته المروعة

ترى فيبي مار في ثورة العشرين التي أجبرت البريطانيين على التراجع عن فكرة الحكم المباشر، وهو إنجاز يُحسب لها، أنها من جهة أخرى أسست عبر الدور البارز لرجال الدين الشيعة والسنة فيها لخلط السياسة بالدين في تاريخ العراق الحديث

في تخبط ديكتاتور لا يحتكم لأي قوة عدا مخيلته القاصرة وترتيباته الضيقة. بهذا يبدو صدام حسين وكأنه صفر المؤسسة الدستورية التي ظلت طوال تاريخ العراق الحديث تعاني من العزل وتُعد هدفاً دائماً لهجوم مختلف الحكومات. وعلى الرغم من سعي مار لتقديم تاريخ شامل تعريفى بموضوعها، فإن الثيمة الخاصة بتأسيس الدولة الدستورية الحديثة وتدهورها تبقى الخيط الرابط لحبكته السردية. ويمكن متابعة ثلاث مراحل في هذه الحكاية الحزينة بحسب مار؛ تبدأ الأولى بتأسيس الدولة العراقية تحت الانتداب البريطاني وفيها عانت الولادة من مصاعب جمّة شوّهت الوليد. من هذه المصاعب أن

الرئيس في اتخاذ القرار. أما الحياة الحزبية في الستينات والتي شهدت صراع التيار القومي مع التيار الشيوعي فقد غاب عنها بناء المؤسسات وتم الاحتكام إلى قوة الجيش والميليشيات والتظاهرات المعزولة عن أي غطاء دستوري. وبينما رضح الشيوعيون لنوازع قاسم التسلطية وواصلوا دعمه بالرغم من رفضه إجازة حزبهم حتى نهاية حكمه، انخرط القوميون والبعثيون في التآمر عليه سعياً إلى دكتاتورية أشد وطأة وعمدوها بالدم عام ١٩٦٣.

يعلي سرد ما عن هذه الفترة المظلمة من تاريخ العراق من شأن شخصيات لم تتعود المخيلة العراقية حتى يومنا هذا الاهتمام بها. وأخص هنا شخصية الليبرالي العراقي الذي ظل متمسكا بالسعي إلى الديمقراطية بالرغم من ضعف موقعه كامل الجادرجي، ثم هنالك رئيس الوزراء الذي عيّنه عبد السلام عارف للإصلاح عبد الرحمن البزاز (١٩٦٥-١٩٦٦) والذي شرع في محاولة جادة لإعادة الهيئة لمؤسسات الدولة ولكن سرعان ما خاب نجمه بعد وفاة عارف المفاجئة وسيطرة الجيش على الحكومة. المرحلة الثالثة في انحلال الدولة أعقبت السبعينات التي ترى مار أنها شهدت تطورات اقتصادية وخدمية ملموسة دون أن تتمكن السلطة البعثية من إعادة الاعتبار لمؤسسات دستورية تمثيلية حقيقية. وهو ما مهد لسيطرة صدام حسين على مقاليد السلطة كاملة وتصفيته كل من خالفه داخل الحزب وخارجه.

تقف خلف ذلك الانقلاب، وكان لها دور مؤثر في حث الجيش على التدخل في السياسة بالرغم من انقلاب الجيش ضدها فيما بعد. حين وقعت حركة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١ عمد البريطانيون إلى احتلال العراق للمرة الثانية من أجل ضمان مصالحهم المهددة.

المرحلة الثانية التي ترصدها ما تعرض لمساعي الحكومات الجمهورية بعد ثورة ١٩٥٨ إلى تأسيس جديد. وهي تصف العقد الأول بعد الثورة بأنه افتقر إلى الاستقرار وسادت فيه ديكتاتورية العسكر. وكما حدث بعد انقلاب صدقي فإن محاولة قاسم الجمع بين الضباط واليسار باءت بالفشل في نهاية المطاف. يتراجع السرد في هذه المرحلة مبتعداً عن رصد المؤسسات الدستورية التي لم تقم لها قائمة مرة أخرى، ليبرز على مسرح الحدث السياسي الأفراد الطامحين إلى التسلط، وبدلاً من الرصد القانوني لأداء المؤسسات خلال سردها عن الحقبة الملكية تتحول هنا إلى تحليل

ومرة أخرى يرى تريب أن هذا الدور الحاسم للنفط لم يتغير منذ أيام نوري السعيد وحتى صعود الأحزاب الشيوعية والكردية في يومنا هذا حيث ترسخت القناعة لدى السياسيين أن عوائد النفط هي التي تتحكم في طبيعة العلاقة بين السلطة وسائر فئات المجتمع وشرائحه

دوافع هذه الشخصيات (الثنائي عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف أولاً، ثم الثنائي أحمد حسن البكر وصدام حسين أخيراً)، وتنافسها للاستحواذ على العصب

التجربة تدلنا أن هذه اليوتوبيات السياسية تبقى مهددة بفقدان المعنى والأمل دون أن يضمها نظام برلماني دستوري يضمن حرية المجتمع في التفاعل مع مختلف البرامج السياسية بما يسد الطريق على تسلط برنامج واحد يعلو على المساءلة

سائدة بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، إذ احتلت مكاتب الدولة جماعات تركيتها الوحيدة ولاؤها للمركز السلطة. ويؤكد تريب أن نظام الوصاية هذا ينطلق من قناعة أن من يشاركك الهوية أو يعتمد عليك في وجوده لا بد وأن يشترك معك في المصير أيضاً^(٥١).

العامل الثاني الذي يبرز في سرد تريب هو الاقتصاد السياسي للنفط ودوره الحاسم في تركيز السلطة بيد الدولة على نحو لا يدع مجالاً لمنافس. ومرة أخرى يرى تريب أن هذا الدور الحاسم للنفط لم يتغير منذ أيام نوري السعيد وحتى صعود الأحزاب الشيعية والكردية في يومنا هذا حيث ترسخت القناعة لدى السياسيين أن عوائد النفط هي التي تتحكم في طبيعة العلاقة بين السلطة وسائر فئات المجتمع وشرائحه. وكانت الأراضي والاقطاعات والمزايا الضريبية هي وسيلة الدولة لشراء الولاء وممارسة الوصاية قبل تزايد دور النفط في الحياة السياسية والاقتصادية.

أمّا العامل الثالث الذي تواصل في تاريخ الدولة العراقية فهو الإفراط في استخدام العنف وهو عامل مقترن

تنبّه مار القارئ عبر سردها لتفاصيل صعود صدام حسين والمآسي التي ترتبت عليه من حروب واضطرابات، إلى أن إزاحة أحمد حسن البكر من السلطة كانت آخر خطوة في العد التنازلي إلى صفر الديكتاتورية الكاملة. وربما كان من أبرز إسهاماتها الفصول التي حاولت بها تقمص المنطق القاصر الذي ورّط صدام به نفسه في مغامراته المهلكة في إيران والكويت، وهي مغامرات انتهت به إلى تدمير بلده ونفسه.

ريتشارد تريب وحبكة النفط ودولة الوصاية

تتمحور خطة ريتشارد تريب في كتابه تاريخ العراق (٢٠٠٧)^(٥١)، شأنها شأن تاريخ فيبي مار، حول طبيعة الدولة العراقية التي تأسست تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢١. لكنه يركّز في سرد تاريخها المتصدّع بالإخفاقات على ملاحظة ثلاثة عوامل ظلت تؤثر على الدوام في طبيعتها وأدائها. العامل الأول هو قوة نظام الوصاية الأبوية Patrimonialism الذي تلعب فيه الدولة دور الراعي لشبكة من المتفاعلين الذين يضمنون لها الولاء على المستوى الاجتماعي. وهي خاصية بدأت مع النظام الملكي الهاشمي الذي ارتبطت به مجموعة معروفة وثابتة من السياسيين الذين قدّموا الولاء مقابل المنافع والرعاية الملكية، ثم تواصلت حتى نظام صدام حسين الذي اعتمد في ممارسة هيمنته على حلقة ظلت تضيق حتى صار حكمه حكم الأسرة لا الحزب أو الطائفة. ويرى الكاتب أن هذه الخاصية في الحياة السياسية العراقية قد تأصلت حتى إنها ظلت

الدولة بالعمل على تفاقم الانقسامات الاجتماعية والإثنية وإعادة إنتاجها كاستراتيجية في الحكم^(٥٤).

الخطط السردية: تجاوز أم انتقاء؟

تثير خارطة الخطط السردية التي رُسمت معالمها آنفاً سؤالاً محورياً لا يمكن تجاهله: هل تطرد هذه الخطط بعضها بعضاً أم أن بالإمكان قبولها جميعاً بل ودمجها في خطة كبيرة تجيب عن جميع الأسئلة المحورية؟ تدل دراسة تاريخ الشعوب التي خرجت من محن تاريخية كبيرة أن غالبية القوى السياسية فيها تسارع إلى اعتبار المحنة مناسبة تقربها من تحقيق اليوتوبيا التي تمثل أفق نشاطها السياسي. حدث هذا في خضم الحرب العالمية الأولى في روسيا، وساد التيارات اليسارية والوطنية في ألمانيا بعد سقوط النازية. وليس من خلاف أن لكل حزب سياسي برنامج الخاص وتصوره المثالي لخلاص البلاد، لكن التجربة تدلنا أن هذه اليوتوبيات السياسية تبقى مهددة بفقدان المعنى والأمل دون أن يضمها نظام برلماني دستوري يضمن حرية المجتمع في التفاعل مع مختلف البرامج السياسية بما يسد الطريق على تسلط برنامج واحد يعلو على المساءلة.

تنهنا خارطة الخطط السردية الأنفة إلى أن السؤال العاجل الذي يمثل أكبر تحدٍّ أمام الحياة السياسية العراقية بعد زلزال ٢٠٠٣ هو قدرة القوى التي دخلت العملية السياسية على إعطاء الأولوية لتكريس الديمقراطية بدلاً من أولوية تحقيق برامجها الخاصة. ولا يعني ذلك التنكر للبرامج الخاصة بل الحرص على أن تتم محاولة

بالعاملين السابقين. يؤكد تريب أن الدول تستخدم العنف عموماً لكن ما تنفر به الدولة العراقية أنها ظلت تلجأ للعنف كخيار أول على الدوام، وهو ما يصحّ على فترة الانتداب البريطاني والعهد الملكي ثم الديكتاتوريات الجمهورية. وفي إشارة إلى تصاعد العنف الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يرى تريب أن هذا التاريخ الطويل من الإسراف في استخدام العنف هو الذي مهد الطريق أمام ما شهدناه من معدلات عالية منه^(٥٥).

يبقى تريب أميناً لمنطقاته الثلاثة هذه فيقدم سرداً يحرص على ملاحقة مساعي الحكومات المختلفة دون استثناء إلى خلق شبكة الموالات الضيقة التي تسمح لها بتهميش دور المجتمع الواسع في الحياة السياسية. ويبقى النفط الذي تزامن إنتاجه مع بدايات الدولة الحديثة عنصراً حاسماً في تقرير طبيعة الدولة وتعاليفها على الناس واعتمادها العنف المفرط الذي بلغ مستوى ارتكاب المذابح الجماعية في كثير من الأحيان. والواقع أن خطة تريب هذه لا تتعد كثيراً عن خطة توبي دودج Toby Dodge في كتابه ابتكار العراق: فشل بناء الأمة وإنكار التاريخ (٢٠٠٣)^(٥٦) الذي يخلص إلى أن السياسة العراقية ظلت منذ التأسيس بعد الحرب العالمية الأولى تعاني من أربع مشاكل هيكلية متداخلة هي أولاً، استخدام الدولة معدلات قصوى من العنف المنظم للهيمنة على المجتمع وتشكيله كما تشاء؛ ثانياً، استخدام موارد الدولة (الوظائف، المساعدات، الرعاية) لشراء ولاء قطاعات من المجتمع؛ ثالثاً، استخدام الدولة موارد النفط لزيادة استقلالها عن المجتمع، وأخيراً قيام

تطبيقها ضمن إطار دستوري فاعل يضمن قدرة الناخب على تنحيتهما إلى مقاعد المعارضة إذا أخفقت في تطبيق وعودها. لكن هذه الحكمة البديهية يحفّ بها الكثير من العوامل المعوقة.

هنالك من يجادل أن المؤرّخ الغربي عاجز عن تقديم عون حقيقي للفاعلين في المعترك السياسي، والسبب الذي يرد غالباً أن هذه التواريخ موجهة للغرب أساساً وترتهن بنياته الاستعمارية في الشرق. وما من شك أن أيّ كتابة تاريخية تطوي على انحياز إلى فهم محدد للتاريخ وأن التواريخ الغربية تستخدم على نطاق واسع من قبل صانعي القرار في الدول الغربية، لكن قيمة الدراسة التاريخية وفائدتها لا تتقرّر بنوع الانحياز الذي تتخذه. تبقى التواريخ التي قدمها علي الوردي وحنا بطاطو وعباس كاظم مما عرضنا قدرة على إضاءة المشهد العراقي من زوايا مختلفة بالرغم من الخلافات فيما بينها، وتكمن قدرتها على النفع بالرغم من تناورها في أنها تكفل تعميق مستوى الحوار السياسي وتوسيعه. وهو مبدأ ينطبق على التواريخ الغربية أيضاً فهي بحوث أكاديمية معمّقة خاطبت الأوساط الأكاديمية التي احتضنتها ثم صانعي القرار السياسي في الغرب بمسؤولية عالية وبحرص على توثيق الجدل التاريخي بشواهد موثّقة. أما أهميتها بالنسبة للمشهد الفكري والسياسي العراقي فتكمن في أنها تنقلنا بسبب اعتمادها يوتوبيا الدولة الدستورية الديمقراطية إلى مستوى من الجدل يعلو على الخلافات التي تنبثق من حاجات فئات محددة في المجتمع دون أن ينفي عن تلك

الخلافات شرعيتها بوصفها ممارسة لازمة ومطلوبة في إطار الدستور والتعددية. يدلنا رصد المناخ الفكري والسياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أن الخلافات المحلية كالمشكلة الطائفية ومشكلة العلمانية والدين والإصلاحات الاقتصادية والإدارية والوضع الأمني وغيرها تعلو فوق التصدي لأكثر خطر يهدد الدولة العراقية منذ تأسيسها وهو خطر أن تفقد المؤسسات الديمقراطية فاعليتها وجدواها. وفي هذا الاتجاه يكون للتواريخ الغربية المشغولة بالسؤال الديمقراطي مكانتها المعرفية اللازمة.

هنالك إدراك متزايد لدى المثقفين العراقيين عموماً، والمؤرّخين خصوصاً، بالحاجة إلى تقديم Foregrounding المعضلة الدستورية على غيرها من المعضلات الإثنية والطائفية والحزبية لأنها الضمان الوحيد لحل تلك المعضلات. وهو إدراك ينحصر في نخبة ضيقة معزولة. يمكن في هذا المضمون دراسة النقلة الدالة التي أشرنا إليها آنفاً في فكر المؤرّخ وعالم الاجتماع العراقي البارز فالح عبد الجبّار الذي بدأ يركز كتاباته على مشاكل المؤسسات الدستورية الديمقراطية بوصفها الشرط اللازم لأي إصلاح. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى كتاب الباحث الأكاديمي العراقي المقيم في أميركا عزيد داويش العراق: التاريخ السياسي من الاستقلال إلى الاحتلال (٢٠٠٩)^(٥٥). إن ما يميز هذه الدراسة كونها تستخرج من الجهود البحثية الغربية ما كمن في منهجيتها من آراء بخصوص الفشل العراقي المزمّن في إقامة دولة دستورية فعالة، وهي تفعل ذلك

التحكم في اختيارات عدد محدود من الناخبين (بالرغم من ذلك صوّت كركوك والسليمانية ضد فيصل^(٥٧)). فضلاً عن ذلك فإن دستور عام ١٩٢٤ فوّض السيادة التي هي حقّ الشعب للملك بدعوى أن الشعب تنازل له عنها وهو ما منحه الحقّ في تعيين رئيس الوزراء، ثم الحقّ في إقالته بعد تعديل ١٩٤٣. وبهذا لم يعد مجلس الوزراء إلا هيئة استشارية للملك^(٥٨).

يبقى السرد الذي يقدمه داويشه أحرص على تحديد القواعد الصحيحة للأظمة الديمقراطية من نظرائه الغربيين. وهو ما يعيدنا إلى فرضية دراستنا الأولى في أن المؤرّخ المحلي مهما اختلف مكانه وزمانه يبقى حريصاً على تحويل منهجه البحثي إلى خطاب مسؤول أخلاقياً موجه للعراقيين وكأنه طرف في حواراتهم الساخنة.

بوّدي أن أختتم هذه القراءات بمقولات أرسطو التي أوردها داويشه في كتابه، وهي تفيد أن الديمقراطية مهما تغيرت ألوانها لن تعدو كونها «حكم الشعب» لا النخبة مهما بلغ وعي تلك النخبة وكفاءتها، ثم يقول أرسطو: «بغضّ النظر عن كفاءة الحاكم فإن النظام السياسي الذي يعتمد القوانين الخيرة أفضل من النظام الذي يعتمد الرجال الخيرين»^(٥٩). ويكفي لتوضيح مدى الضرر الذي يسببه مستبد لا تحدّ تعسّفه سلطات مستقلة أن نتذكّر ما توصل إليه كتاب كامران مفيد «التبعات الاقتصادية لحرب الخليج» (١٩٩٠) في أن تكاليف الحرب العراقية - الإيرانية زادت قيمتها على مجمل عوائد إيران والعراق من النفط منذ بدأ البلدان بيعه في السوق العالمية عامي ١٩١٣ و ١٩٣١ على التوالي^(٦٠).

عبر تقديم المعضلة الدستورية إلى الواجهة بدلاً من تركها في ثنايا البحث وخلفيته.

يؤكد داويشه أن دراسته تنطلق من ثلاثة اتجاهات محوريّة هي أولاً نظام الحكم (أي تثبيت الدولة ومؤسساتها الحاكمة)، وثانياً الديمقراطية (أي شرعنة الدولة عبر تأطيرها بهياكل ديموقراطية)، ثم الهوية الوطنية (أي خلق هوية شاملة وموحدة)^(٥٦).

يحرص داويشه في المقدمات التي يمهد بها لمناقشة هذه المحاور إلى عرض آراء مجموعة من منظري الدولة الديمقراطية الغربيين فيعتمدها معياراً يقيس به التاريخ السياسي العراقي. وكما أن هنالك اتفاقاً بين المؤرّخين الغربيين على أن العراق لم يعرف الدولة الديمقراطية بمعناها الصحيح منذ تأسيسه فإن داويشه يعرض عبر الجدال النظري والوقائع التاريخية عيوب الدولة العراقية منذ العهد الملكي وحتى تأسيس دولة ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. وبينما ركز فالح عبد الجبّار على نجاح الدولة الملكية في تخطي المرحلة الزراعية المتشظية نحو الدولة المركزية الحديثة، نجد في كتاب داويشه تحليلاً مفصلاً لفشل مؤسسات هذه الدولة المركزية الملكية في تأمين الديمقراطية وعجزها عن زج القطاعات الأوسع من الشعب في صنع القرار. أما أسباب هذا الفشل فأهمها حرص البريطانيين على ضمان مصالحهم لا بناء نظام سياسي فعّال. وهو أمر أتضح منذ البداية عندما رفض البريطانيون التصويت المباشر على تنصيب الملك واكتفوا بنظام استفتاء الممثلين عن الشعب، وهو ما أتاح لهم القدرة على

الهوامش

الدراسة التاريخية والتأويلية لدى يوهان غوستاف درويزن»
ص ٣٠٣ وما بعدها.

10- Fredric Jameson, The Political Unconscious: Narrative as a Socially Symbolic Act, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. 1981. P. 278.

وانظر أيضا بول ريكور، «محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا» ت: فلاح رحيم، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٢، المحاضرة الافتتاحية.

11- Feisal Amin Rasoul Al-Istrabadi, "Rebuilding a Nation: Myths, Realities, and Solutions in Iraq," Harvard International Review. Volume: 29. Issue: 1, 2007.

12- Abbas Khadim, Reclaiming Iraq: The 1920 Revolution and the Founding of the Modern State, see Introduction. University of Texas Press, 2012.

13- Richard Tripp, A History of Iraq, Cambridge, 2007. p.30.

14- Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd Edition, Westview, 2004, p.10.

15- Georg Wilhelm Hegel, The Philosophy of History, trans.: J. Sibree. Colonial Press, 1900. p.39,

١٦- المصدر السابق، ص ٦١.

١٧- انظر د. فالح عبد الجبار، «تأملات في رحلة معرفية... علي الوردي وعلم الاجتماع»، جريدة المدى، ٢٨/٥/٢٠٠٨.

١٨- علي الوردي، وعظا السلاطين، دار كوفان، لندن، ١٩٩٥، ط٢، ص ١٦٠.

١٩- المصدر السابق، ص ٢٣٥ وما بعدها.

٢٠- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ١ || ١٣٧١-١٤١٣، ص -

ص ١٧-٢٢.

١- فلاح رحيم: كاتب و مترجم عراقي مقيم في كندا. مارس تدريس اللغة الانجليزية والأدب الانجليزي في العديد من الجامعات العراقية والعربية. ترجم إلى العربية العديد من الدراسات والأعمال الأدبية منها لبول ريكور محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا (٢٠٠٢) والزمان والسرد (بالاشتراك مع سعيد الغانمي) (٢٠٠٦)، ولبول آرمسترونغ القراءات المتصارعة (٢٠٠٩). صدرت روايته الأولى «القنفاذ في يوم ساخن» عام ٢٠١٢.

2- Marion Farouk – Sluglett; Peter Sluglett,» The Historiography of Modern Iraq» in The American Historical Review, Vol. 91, No. 5 (Dec. 1991), pp. 1408 -1421.

3- Hayden White, The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation, The Johns Hopkins University Press, 1987. P.31.

٤- انظر بول ريكور، الزمان والسرد، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٦، ج ١، ص ٢٤٥. ويميل الدكتور جورج زيناتي إلى ترجمة المصطلح «الأخذ معاً» في ترجمته كتاب ريكور الذاكرة، التاريخ، النسيان، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٩، انظر الفصل الثالث «الوضع التاريخي».

٥- يرد هذا في معرض مقارنة ريكور عمل المؤرخ مع عمل القاضي في كتابه الذاكرة، التاريخ، النسيان، ص ٤٦٩.

٦- هانز جورج غادامير، «الحقيقة والمنهج» ت: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أويا، ٢٠٠٧، انظر ص ٣٠٣ وما بعدها.

7- Johann Gustav Droysen, Outline of the Principles of History, Tr. E. Benjamin Andrews (Gin & Company, 1897) p. 46.

٨- المصدر السابق، ص ٤٨.

٩- الحقيقة والمنهج، ص ٣٠٧، وانظر الفقرة الثالثة «العلاقة بين

- 42- Khadim, Reclaiming Iraq, p.80
- ٢١- المصدر السابق ج ١، ص ١٧٩.
- ٤٣- المصدر السابق، ص ٣٩.
- ٢٢- حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج ١، ت: عفيف الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٨، ص ٢٣.
- ٤٤- موسوعتا العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣، وحضارة العراق، عشرة مجلدات، بغداد، ١٩٨٥.
- ٢٣- المصدر السابق، ص ٣٦.
- 45- Reeva Spector Simon, Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny, Columbia University Press, 2004.
- ٢٤- المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٤٦- المصدر السابق، الفصل الرابع «الجيش»، ص ١٠٧-١٣٣.
- ٢٥- المصدر السابق، ص ٦٩.
- ٤٧- المصدر السابق، ص ١١٨.
- ٢٦- المصدر السابق، ص ٧٠.
- 48- Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 2nd Edition, Westview, 2004.
- ٢٧- المصدر السابق، ص ٢١.
- ٤٩- المصدر السابق، ص ٢٣.
- 28- Tripp, A History of Iraq, Cambridge, 2007
- ٢٨- فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي: سوسيلوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الشيعي (نموذج العراق)، ت: أمجد حسين، دراسات عراقية، ٢٠٠٩.
- ٥١- المصدر السابق، ص ٥.
- ٢٩- المصدر السابق، ص ٤٩.
- ٥٢- المصدر السابق، ص ٦.
- ٣٠- المصدر السابق، ص ٥٠.
- 53- Toby Dodge, Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied, Columbia University Press, 2003.
- ٣١- المصدر السابق.
- ٥٤- المصدر السابق، ١٦٩.
- ٣٢- المصدر السابق.
- 55- Adeed Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupation, Princeton University Press, 2009.
- ٣٣- المصدر السابق، ص ٥١.
- ٥٦- المصدر السابق، ص ١.
- ٣٤- المصدر السابق، ص ٦٨ و ص ٦٩.
- ٥٧- المصدر السابق، ص ١٥.
- ٣٥- المصدر السابق، ص ٧٨.
- ٥٨- المصدر السابق، انظر الفقرة الخاصة بـ «مؤسسات الدولة» ص - ص ١٧-١٩.
- ٣٦- المصدر السابق، ص ٨٧.
- ٥٩- المصدر السابق، ص ٤٠.
- 38- Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future, W.W. Norton, 2006.
- ٣٧- انظر المقالات المتواصلة التي ينشرها فالح عبد الجبار في جريدة «العالم» العراقية وهي متوفرة في أرشيف الجريدة على الانترنت.
- ٣٩- المصدر السابق، ص ٢٢.
- ٤٠- المصدر السابق، ص ٢٣.
- ٤١- المصدر السابق، ص ٤٢.
- 60 Sluglett (Marion-Peter), p.1421.

مصادر البحث

- العربية:**
- بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ج ١، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٨.
 - ريكور، بول، الزمان والسرد ج ١، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٦.
 - ريكور، بول، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ت: د. جورج زيناتي دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٩.
 - ريكور، بول، محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا، ت: فلاح رحيم، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٢.
 - عبد الجبار، فالح، العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الشيعي (نموذج العراق) ت: أمجد حسين، دراسات عراقية، ٢٠٠٩.
 - عبد الجبار، فالح، «تأملات في رحلة معرفية. علي الوردي وعلم الاجتماع»، جريدة المدى، ٢٠٠٨/٥/٢٨.
 - غدامير، هانز جورج، الحقيقة والمنهج، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار أوياء، ٢٠٠٧.
 - الوردي، علي، وعاظ السلاطين ط ٢، دار كوفان، لندن ١٩٩٥.
 - الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، انتشارات الشريف الرضي، قم، ١٣٧١ - ١٤١٣.
- موسوعات**
- موسوعة العراق في التاريخ، بغداد، ١٩٨٣.
 - موسوعة حضارة العراق، عشرة مجلدات، بغداد، ١٩٨٥.
- الانجليزية:**
- Al-Istrabadi, Feisal Amin Rasoul, «Rebuilding a Nation: Myths, Realities, and Solutions in Iraq», Harvard International Review. Volume: 29. Issue: 1, 2007.
 - Dawisha, Adeed, Iraq: A Political History from Independence to Occupation, Princeton University Press, 2009..
 - Dodge, Toby, Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied, Columbia University Press, 2003.
 - Droysen, Johann Gustav, Outline of the Principles of History, Tr. E. Bejamin, Andrews Gin & Company, 1897.
 - Hegel, Georg Wilhelm, The Philosophy of History, trans.: J. Sibree, Colonial Press, 1900.
 - Jameson, Fredric, The Political Unconscious: Narrative as a Socially Symbolic Act, Ithaca,

- Columbia University Press, 2004.
- Sluglett, Marion Farouk – Sluglett; Peter,»The Historiography of Modern Iraq» in The American Historical Review, Vol. 91, No. 5, Dec. 1991.
- Tripp, Richard, A History of Iraq, Cambridge, 2007.-
- White, Hayden, The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation, The Johns Hopkins University Press, 1987.
- N.Y.: Cornell University Press. 1981.
- Khadim, Abbas, Reclaiming Iraq: The 1920 Revolution and the Founding of the Modern State, University of Texas Press, 2012.
- Marr, Phebe, The Modern History of Iraq, 2nd Edition, Westview, 2004.
- Nasr, Vali, The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future, W.W. Norton, 2006.
- Simon, Reeva Spector, Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny,